التعددية في دول المغرب العربي

المدرس الدكتورة
نغم محمد صالح(*)

المقدمة

شهدت بلدان المغرب العربي تحولات مهمة على الساحة السياسية باستثناء ليبيا فقد شهدت هذه المنطقة توسعا في التعدد الحزبي ومنح مواطنوها مساحة أكبر من الحقوق والحريات السياسية والمدنية وأن كانت بدرجات متفاوتة وحرصت هذه البلدان على أن تبدو أكثر التزاما باحترام حقوق الإنسان وان استمرت بعض مظاهر انتهاكاتها لبعض الحقوق الأساسية.

لقد توفرت مجموعة من العوامل والأسباب الداخلية والخارجية دفعت السلطة السياسية في هذه الدول إلى إجراء التغييرات والتحولات الديمقراطية. إن نجاح واستمرار مثل هذه التحولات لم يكن بالسهولة الممكنة بسبب واقع النظم السياسية في دول المغرب العربي وعدم تهيئة الأرضية الملائمة لها داخل مجتمعاتها. فكان لابد أن تصطدم هذه المحاولات للانتقال نحو التعددية بجملة من العقبات والمشاكل التي تستوجب إيجاد الحلول المناسبة وبما يؤدي إلى نجاح التعددية وديمومتها.

وللتوقف عند هذه التحولات وأسبابها والعقبات التي تقف دون استمرارها أو نجاحها، واستقراء المستقبل لمثل هذه التحولات في ظل النتائج التي تمخضت عنها ارتأينا تناول الموضوع عبر دراسة بحثيه تتناول النقاط الآتية:

أولا: مفهوم التعددية وملامحها الأولى في دول المغرب العربي.
ثانيا: دوافع التحول نحو التعددية.
ثالثا: مظاهر التعددية وآلياتها.
رابعا: معوقات التعددية ومشكلاتها.
خامسا: نظرة في مستقبل التعددية.

وقد توصلنا إلى إدراج بعض النقاط التي وجدناها ضرورية لتحقيق نتائج أفضل لمثل هذه التحولات في دول المغرب العربي ، وضمن خاتمة البحث.

(*) مدرس كلية العلوم السياسية –جامعة بغداد

أولا:- مفهوم التعددية وملامحها الأولى في دول المغرب العربي.

يشير مفهوم التعددية السياسية إلى مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها. هذا يعني إن التعددية هي إقرار واعتراف بوجود التنوع ، وهذا التنوع لابد أن يترتب عليه اختلاف في المصالح والاهتمامات والأولويات . وتكون التعددية بهذا المعنى إطاراً مقنناً للتعامل مع هذا الاختلاف بحيث لايتحول إلى صراع عنيف يهدد سلامة المجتمع وبقاء الدولة[١]. إن هذا التعريف ينطوي على أربعة مبادئ أساسية هي[٢]:

أولا: الإقرار بحق التنظيم السياسي بمعنى الاعتراف بحق القوى السياسية والاجتماعية في تنظيم نفسها في شكل أحزاب وجمعيات.

ثانيا: التعدد المتكافئ للأحزاب بمعنى إتاحة الفرص المتكافئة لجميع الأحزاب في الاتصال بالقاعدة الجماهيرية.

ثالثا: الحماية الدستورية وتعني البعد المؤسسي الذي يوفر الحماية لمختلف القوى.

رابعا: حرية تداول السلطة عبر الانتخابات الدورية والتعاقب المنتظم للحكام.

مما تقدم يتضح إن مفهوم التعددية السياسية هو أوسع من التعددية الحزبية. فالتعددية الحزبية تعني وجود احزاب عدة ذات قوة متساوية كما إن هذه الأحزاب تكون غير متفاوتة تفاوتا كبيرا في تأثيرها في اتجاهات الرأي العام والحياة السياسية[٣]. وهذا ما تؤكده ألنقطه الثانية.

فالتعددية ألسياسيه إذن بهذا المعنى تتضمن بالضرورة تعددية حزبية إلا أنها لاتقتصر عليها. والتعددية يمكن ان تأخذ تعبيرات مختلفة سياسيا، فقد تكون تعدديه حقيقية وتلك التي تتمثل بوجود أحزاب مختلفة في برامجها وإيديولوجيتها تتنافس فيما بينها في إطار عملية انتخابية ديمقراطية. او ان تكون تعددية شكلية لاتحمل من مظاهر التعددية إلا الاسم بوسائل قسرية[٤]. والتي أطلق عليها الديمقراطية المقيدة والتي عدها بعض الباحثين بثلاث أنماط هي[٥]:

أولا: تعددية المواجهة: إذ تعمل السلطة على قطع الطريق أمام أية قوة منظمة في المجتمع تهدف إلى تحقيق مشروع سياسي من الدخول في اللعبة السياسية وذلك عن طريق إيجاد أحزاب مرتبطة بالنظام وقتل جوهر التعددية ومنع قيام قوة اجتماعية او نقابية لاتخضع مباشرة للسلطة.

ثانيا: نمط تعددية الديكور الديمقراطي: وهي الديمقراطية التي تعد منحة من الحاكم يعطيها لمن يشاء ممن يرضى عنه وهكذا يبقى البرلمان برلمان الحزب الواحد.

---

[١] عمرو عبد الكريم سعداوي ، التعددية السياسية في العالم الثالث ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٨، اكتوبر ١٩٩٩، ص ٢٧.

[٢] المصدر السابق ، ص ٢٨.

[٣] د.شمران حمادي ، الاحزاب السياسية والنظم الحزبية ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ط٢ ، ١٩٧٥ ، ص ١٧٧ .

[٤] د. رياض عزيز هادي ، العالم الثالث من الحزب الواحد الى التعددية ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٧، ص ٦٤.

[٥] حامد عبد الماجد ، محددات العلاقة والازمة بين الانظمة والحركة الاسلامية ، مجلة قضايا دولية ، العدد ٢٨٣، ١٩٩٥ ، ص٢٨.

ثالثا: واجهة تعدديه ذات حد أدنى من الصدق. وهنا يحتفظ الحاكم لنفسه بمكان الصدارة ولكنه يتيح في الوقت نفسه هامشا من الحرية للأحزاب الموجودة التي تتمتع بامتدادات وولاءات داخل المجتمع.

تعد التعددية شرطا من شروط الديمقراطية إلى جانب توفر الشروط الأخرى لها. كما انه في حالة غياب التعددية فان التعددية تتحول إلى مجرد القبول والوجود لجماعات سياسية واجتماعية او دينية قد لا تكون ملتحمة الالتحام الكافي في جسم الأمة[٦].

لقد عرفت دول المغرب العربي هذا الشكل من التعددية خلال مرحلة الاستقلال فقد تميزت المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية بقيام الدول الاستعمارية ومنها فرنسا بإصدار دساتير جديدة في مستعمراتها من اجل التهيئة للاستقلال. فكان طبيعيا أن تكون الحياة البرلمانية المحاولة السياسية الأولى–وهو النمط الذي كان معمولا به في فرنسا–وما يرتبط بهذا النظام من حق الاقتراع العام، وتعدد الأحزاب، والتمثيل النيابي، والإقرار بوجود المعارضة..الخ. ولقد أدى صدور مثل هذه الدساتير إلى نشوء العديد من الأحزاب. كانت هذه الأحزاب أشبه بالتكتلات الجماهيرية التي يقودها (شخص ملهم)، وهدفها كان في البداية الوصول إلى نوع من المساواة والتوازن بين الأهالي والمستعمر ثم طرح الاستقلال الذاتي . وقد كانت مثل هذه المواجهة بين الأحزاب والمستعمر في ذلك الوقت تتميز بطابع الإقناع والكفاح المسلح والمهادنة والتوجه إلى مؤسسات المستعمر ومنابره كالبرلمان والصحافة والرأي العام[٧].

فيما بدأت هذه الأحزاب تطالب بالاستقلال وجلاء المستعمر مستخدمة أسلوب الكفاح المسلح كما بدأت تحقق لها قاعدة جماهيرية واسعة، لذلك فقد ضمت في صفوفها مختلف الفئات . فهذه الأحزاب لم تكن تمثل "نسيجا مجتمعيا متجانسا ثقافيا وطبقيا والمواطن المتحزب لايعني بالضرورة المواطن المسيس او المناضل.

أما الاحتراف السياسي فمقتصر على عدد من العوائل والجهات والفئات ممن تعلم أبناؤهم في فرنسا وتشبعوا بثقافاتها وانبهروا بحضارة الغرب، وقد شكلوا النخبة التي تفكر وتخطط وتنظر فيما يتصل بالقضايا الكبرى والتوجهات العامة التي تشكل (الثوابت المقدسة) على اساس ان هذه الثوابت ممثله للمصالح العليا للوطن"[٨].

هذا يعني إن دول المغرب العربي عرفت في المرحلة الاستعمارية ومرحلة الاستقلال ما يسمى بالتعددية الحزبية الأولى التي عرفتها اغلب دول العالم الثالث غداة الاستقلال. إن أحزاب تلك المرحلة كانت أحزاباً تفتقر إلى النظريات الفلسفية والنظرية الشمولية، حتى إنها تتهم بالفراغ الأيديولوجي او ان مبررات استمرارها بعد أن تحقق الاستقلال، أصبحت موضع نقاش عند الكثيرين. وهذا ما دفع دول المنطقة بعد حصولها على استقلالها ومنذ ١٩٦٠ بالتخلي عن شكل التعددية الحزبية واللجوء إلى الأخذ بنظام الحزب الواحد الذي اخذ نجمه يبرز آنذاك خاصة بعد النجاح الذي حققته التجربة السوفيتية التي كانت تتبنى هذا النظام وتمكنها من إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، فقدم

---

[٦] **د. رياض عزيز هادي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٤ .**

[٧] **د. عفيف البوني ، الوعي القومي والاحزاب السياسية في المغرب العربي في مجموعة باحثين، تطور الوعي القومي في المغرب العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٢٠٨ .**

[٨] **المصدر السابق ، ص ٢٠٨ .**

مصداقية للحزب الواحد بوصفه نظاما سياسيا ممكنا لإحداث مثل هذه التنمية في البلاد التي تخلصت من الاستعمار في منتصف القرن العشرين[٩].

ومنذ ذلك الوقت فشلت هذه الأحزاب الواحدة في ان تصبح أحزاباً طليعيه تقود البلاد إلى مرحلة البناء ذلك إن هذه الأحزاب كانت تفتقر منذ البداية إلى برنامج واضح لمرحلة مابعد الاستقلال وظل دورها محدودا بما يقرره الرئيس ومنذ مرحلة البناء الأولى وحتى بداية التحول إلى التعددية في نهاية الثمانينيات . كما إن هذه الأحزاب لم تحقق فرص مشاركه معقولة للجماهير وإنما جهدت نفسها في تعبئة شاملة فشلت فيها أيضا . لذلك وقعت هذه الدول تحت سيطرة القوى الحاكمة، أو أصبح للقوة العسكرية فيها الدور الحاسم في تسيير شؤون حياتها السياسية. لكن الملاحظ ان المغرب ظلت بعيدة عن كل التطورات السابقة لأنها منعت في دستورها نظام الحزب الواحد صراحة وأقرت الدوله التعددية الحزبية ومنذ الاستقلال.

ثانيا: دوافع التحول نحو التعددية

على الرغم من الخصوصية التي تميز كل نظام من الانظمة السياسية لدول المغرب العربي التي أفرزت المتغيرات والدوافع التي كانت وراء التحولات الديمقراطية واللجوء إلى التعددية فيها إلا إن ذلك لاينفي وجود سمات عامة مشتركة يمكن إدراجها كأسباب داخلية دفعت بهذه الدول للسير في الطريق الديمقراطي . ودول المغرب العربي كجزء من دول العالم الثالث فقد تأثرت أيضا بالمتغيرات الدولية التي سرعت من عملية التحول هذه . لهذا يمكن حصر أهم هذه الأسباب:

١. فشل فكرة نظام الحزب الواحد:- فقد بدأت شعوب هذه الدول تفيق من وهم هذا النظام حيث أدركت بما لايقبل الشك انه معوق أساسي يقف أمام نهضتها وتقدمها ذلك لأنه " يفرض إيديولوجية أحادية على الدولة. ويسعى الى قولبة شخصية الفرد تبعا لغاية حددت سلفا، علاوة على انه يقيم من نفسه وصيا على الناس محددا لهم مايفكرون فيه وكيف يفكرون. والحزب الواحد يعلم الناس ان يخفون أفضليتهم وراء صيغ جوفاء ظاهرها يوهم أنها تعكس رغبة الشعب"[١٠]. كما ان التجربة أثبتت أولا ،إن وجود حزب واحد لايعني واقعيا تركز السلطة بيد الحزب فقط وإنما في يد شخص رئيس هو في الوقت نفسه رئيس السلطة والدولة. أي إن الحزب يرتبط بطريقة مباشرة بالسلطة الشخصية لشخص الزعيم وبهذا يتحول إلى أداة بيد شخص بدلا من ان يصبح وسيله لإيجاد مؤسسات قوية. والتجربة أثبتت ثانيا، ان أمور الحياة ومتطلباتها في أي مجتمع مهما كانت طبيعته هي من التعقيد والتشابك مما يستحيل معه ان يملك حزب واحد الصواب المطلق في معالجة هذه الأمور والمتطلبات، لان سيطرة رأي واحد ينطو على خطر الجمود وافتقار الإبداع مهما كانت نيات الحزب وكفاية قيادته[١١].

---

[٩] د. اسامة الغزالي حرب ، الاحزاب السياسية في العالم الثالث ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٧ ، ص ١٤٣ .

[١٠] حمي عبد الرحمن حسن ، ظاهرة التحول الديمقراطي في افريقيا ، مجلة السياسة الدوليه ، العدد ١١٣ ، يوليو ، ص ١٢ .

[١١] د . رياض عزيز هادي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٣ .

٢. ظاهرة تمركز السلطة: عرفت دول المغرب العربي ومنذ الاستقلال ظاهرة تركز السلطة التي تعني تفرد شخص واحد (الرئيس او الملك) بميزات تجعله في مركز الصدارة في النظام السياسي. فالجزائر عرفت هذا النوع من السلطة خاصة في عهد بن بله الذي جمع في يده مناصب عديدة. وفي تونس حيث سيطر على السلطة فيها ومنذ الاستقلال ولمدة ثلاثة عقود الحبيب بورقيبه بصفته أبا للبلاد. وفي المغرب ظلت كثير من السلطات بيد الملك الذي تمتع بجاذبيه زعامة خاصة هي اقرب إلى معناها الديني الأصلي[١٢]. ومن ثم فأن احتكار السلطة بيد اقلية يؤدي إلى خلق وضع متفجر آجلا أم عاجلا ويعود ذلك بالأساس إلى " عملية الإقصاء الذي تتعرض له قوى اجتماعية ذات توجهات سياسية وعقيدية مغايرة، بحيث تمنع من التعبير عن مواقفها وتصوراتها والدفاع عن مصالحها بطريقة منظمة وضمن إطار شرعي وتأسيسي ، البديل الوحيد إمام هذه القوى هو المقاومة السلبية أولا . ثم الاحتجاج العنيف ثانيا عندما تبلغ التناقضات مستوى يفوق قدرة المؤسسات القائمة على ضبطه واحتوائه "[١٣].

٣. التحولات الاجتماعية وظهور الطبقات: لقد بدأت هذه الدول تشهد بروز طبقات اجتماعية تتكون من الضباط والطلبة والمعلمين والموظفين والعمال والفلاحين شكلوا طبقة وسطى بدأت تعي التهديد في حاضرها ومستقبلها وهذا مادفعها إلى إن تكون مصدر المطالبة بالديمقراطية حيث وجدت نفسها في مواجهة مع طبقة نفعية تحتل قمة الهرم الاقتصادي والاجتماعي، وأصبحت مقتنعة انه عن طريق المشاركة في السلطة ستحد من سيطرة الدولة واحتكارها للثروة والسلطة. وان تحقيق مثل هذا الهدف لايتم إلا عن طريق الانتظام في أحزاب سياسية تدافع عن مصالحها وتسعى للحصول على السلطة وتحقق التوازن مع تلك الطبقة النفعية . فالمعركة الديمقراطية الراهنة تعكس الصراع القائم بين هاتين الطبقتين على إعادة ترتيب العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، أي على اقتسام السلطة[١٤] كما إن هذه الطبقات التي تم إقناعها بالتضحية بالحرية السياسية من أجل أفكار مثل العدالة الاجتماعية ومناهضة الاستعمار خابت آمالها بسبب النتائج البائسة التي تحققت في تلك الأصعدة ولم تعد مثل هذه الشعارات جذابة لهذه الطبقات مما جعل مطالبها تركز على التعددية والحرية والديمقراطية.

٤. سوء الأوضاع الاقتصادية: يبقى العامل الاقتصادي من أهم العوامل التي تدفع الدول خاصة دول العالم الثالث إلى التغيير المستمر. ودول المغرب العربي عانت طويلا من وطأة الديون الخارجية وانتشار البطالة وتفشي الكساد والارتفاع المتعاظم للأسعار وغيرها من المشكلات الاقتصادية التي فشلت الحكومات

[١٢] ويليام زارتمان ، المعارضة كدعامة للدولة في الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي ، ج٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ٥٦٠.

[١٣] د. جابر حبيب جابر ، مستقبل الاسلام السياسي في الجزائر ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٢٠ ، كانون الثاني ، ٢٠٠٠، ص ٩٧ .

[١٤] برهان غليون ، الديمقراطية العربية : جذور الازمة فاق النمو في برهان غليون وآخرون ، حول الخيار الديمقراطي (دراسة نقدية) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص ١٢٣ .

والقيادات في إيجاد الحلول المناسبة لها ومنذ الاستقلال وحتى الان. وهذا ما دفع الأحزاب إلى الرهان على مصداقية النظام السياسي واتهامها للنخبة الحاكمة بكونها مجرد وسيط يقوم بربط المركز بالأطراف في إطار الاقتصاد الرأسمالي على نحو يمكن ان يكرس التبعية الاقتصادية. كما أكدت قدرتها على تقديم الحلول والبدائل لسياسات الحكومة السابقة. فقد بلغت نسبة الديون في المغرب مثلا إلى ٢٥ مليار دولار بحيث التزمت الدولة بتخصيص ما يقارب ٤ % من الدخل العام السنوي لتسديد ديونها وقدر العاطلين عن العمل في المغرب بأكثر من ٢ مليون شخص من اجمالي عدد السكان البالغ ٢٦ مليون نسمة[١٥]. أما الجزائر بلغت نسبة الديون ما يقارب ٢٦ بليون دولار و٩ بلايين دولار في شكل سداد لأصل الدين وفوائد مستحقة على الدين[١٦]. فضلاً عن انخفاض معدلات النمو لأقل من ١% سنويا وارتفاع معدل البطالة بين الشباب لأكثر من ٣% وهي اعلى معدل بطالة في العالم[١٧]. فهذه الأوضاع الاقتصادية السيئة فضلا عن تدهور أسعار البترول عام ١٩٨٦ هي التي أدت إلى تظاهرات عام ١٩٨٨ في الجزائر وما تبعها من ضغوط لإحداث تغيرات سياسية. ومثل هذه الأوضاع الاقتصادية المتردية هي التي دفعت دول المغرب العربي إلى الالتزام بالشروط التي وضعتها مؤسسات الصندوق الدولي والبنك الدولي من اجل تقديم المساعدات للدول النامية والتي تتضمن " احترام حقوق الإنسان والتعددية الحزبية وتشجيع الدور الذي يقوم به القطاع الخاص وإلغاء مبدأ ملكية الدولة لوسائل الإنتاج كافة والمحافظة على البيئة وضغط الإنفاق العسكري"[١٨].

٥. ضمان المشاركة السياسية:- لقد عانت دول المغرب العربي من أزمة المشاركة السياسية التي تتمثل في عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع والراغبة في المشاركة في العملية السياسية وعدم رغبة النخب الحاكمة في إشراك هذه القوى. فلمدة طويلة ظلت القيادات الحزبية والحكومية بدون تغير في الوقت الذي ظهر فيه تغير كبير في تركيبة المجتمع واتجاهات فئاته الجديدة التي بدأت تشعر بالحاجة إلى البحث عن قنوات جديدة للمشاركة الجماهيرية في السياسة. ولاشك إن الأحزاب السياسية تقدم الإطار الأكثر أهمية وملاءمة لتحقيق تلك المشاركة. ولما كان الحزب الواحد عاجزا عن تحقيق مشاركة بالمعنى المحدد والمتفق عليه لهذا الاصطلاح، حيث توصف المشاركة في ظل نظام الحزب الواحد إنها اقرب إلى التعبئة منها إلى المشاركة بالمعنى المحدد لان النظام قد يهتم بتنمية إحساس ذاتي بالمشاركة في حين يمنع

---

[١٥] د. هدى ميتيكس ، الاحزاب والتنمية في المغرب في مجموعة باحثين ، الاحزاب والتنمية في الوطن العربي ، مركز بحوث ودراسات الدول النامية ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٣٣٦ .

[١٦] سامح محمود ، مؤتمر الجائر في التسعينيات ، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤ ، اكتوبر ، ١٩٩٣ ، ص ٢٤٦ .

[١٧] رجب الباسل ، ابعاد استقالة الرئيس الجزائري الامين زروال ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٥ ، ص ٢٠١ .

[١٨] عمرو مصطفى كامل ، تطورات الاقتصاد العالمي والمؤثرات الجديدة ، مجلة السسياسة الدولية ، العدد ١٠٩ ، يوليو ، ١٩٩٢ ، ص ١١٣ .

فعليا السكان من التأثير على السياسة العامة والإدارة واختيار العناصر التي تتولى الحكم فعليا[١٩]. كما أنها توصف بأنها مشاركة موسمية وقد تكون في بعض الأحيان شكليه غير مؤثره لهذا تبتعد عن مفاهيم المشاركة الديمقراطية الفعلية. وبهذا فأن مطالب الشعب تزداد للابتعاد عن نظام الحزب الواحد إلى نظم جديدة تهيئ لهم المشاركة الفعلية في الحياة السياسية.

٦. ازدياد المطالب الشعبية: وإزاء الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتردية التي عاشتها دول المغرب العربي وعجز الأنظمة السياسية عن معالجتها جاءت المطالب الشعبية لتزيد من الضغط باتجاه التغيير فما كان من القوى السياسية الحاكمة إلا الاستجابة لمثل هذه المطالب ومن ثم الإعلان عن الأخذ بالتعددية لاسيما بعد أن وجدت إن اللجوء إلى العنف وبمزيد من الانغلاق والتقوقع لم يعد ممكنا ولا مجديا وان تجاوز الأزمة لايكون إلا بمد الجسور مع الشعب والذي يعني تحقيق التفاهم معه بوصفه الغاية والوسيلة معا لتحقيق الأهداف السياسية[٢٠]. ففي نهاية السبعينيات شهدت تونس إضرابات واسعة دفعت بالرئيس بورقيبه إلى الإعلان عن السماح بظهور تنظيمات او أحزاب وطنية شرط أن تلتزم بالمصالح العليا والشرعية ونبذ العنف والعصبية وعدم الولاء للأجنبي[٢١]. وفي الجزائر عام ١٩٨٨ حيث شهدت انفجارا شعبيا كبيرا دفع بالرئيس بن جديد إلى إلقاء خطابه الذي وعد فيه بإجراء إصلاحات جذرية في البلاد تشمل السماح بإنشاء أحزاب سياسية وإجراء انتخابات عامة . وفي موريتانيا في ابريل ١٩٩١ تظاهر عشرات الآلاف مطالبين بإقامة نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب التي سبق أن وعد بها الرئيس الموريتاني[٢٢].

٧. تأثير المتغير الدولي: أسهمت الأوضاع الدولية التي تمثلت بانهيار الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية وفشل أنظمة الحزب الواحد فيها وتحولها إلى تبني الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي أسهمت في تدعيم الاتجاه نحو التغيير والإصلاح لدى دول العالم الثالث بما فيها دول المغرب العربي[٢٣]. فلم تعد هذه الدول تجد في التجربة السوفيتية مصدرا للإلهام السياسي لاسيما في وضع دولي جديد يستند إلى مبادئ جديدة تتمثل بالدعوة إلى الديمقراطية وأمام مثل هذه الدعوة وجدت دول العالم الثالث عامة ودول المغرب العربي كجزء منها نفسها مجبرة على إتباع النظم الديمقراطية والتعددية خوفا من أن تتهم بمعاداتها للديمقراطية. من قبل الغرب وخوفا من أن تتخذ هذه المسألة وسيلة وسلاحاً تستخدم للتدخل في

[١٩] حسين علوان ، اشكالية التعددية السياسية في العالم الثالث ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ١٢ ، تموز ، ١٩٩٤ ، ص ٩٥ .
[٢٠] برهان غليون ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٠ .
[٢١] شفيق عبد الرزاق السامرائي ، الاحزاب السياسية في تونس في عهد بورقيبة الى زين العابدين بن علي ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٧، حزيران ١٩٩٠ ، ص ١٩ .
[٢٢] احمد طه محمد ، افريقيا والتغيرات الديمقراطية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٥، ص ١٨٢ .
[٢٣] عمرو عبد الكريم سعداوي ، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥.

شؤونها الداخلية[٢٤]. ان انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة وتطبيق سياسة التفاهم والتعاون الدولي فتح الباب واسعا إمام إعادة الأنظمة الاستبدادية حساباتها الداخلية بما حرمته من تغطية شاملة ودائمة ومضمونة. وكانت المساعدات الاقتصادية الخارجية من أهم العوامل التي شكلت ضغطاً على دول المغرب العربي ودفعتها للتحول حيث اشترطت الكثير من الدول الدائنة على الدول المتلقية لتلك المساعدات أن تتبنى النظم الديمقراطية. كما أصبحت الديمقراطية من أهم المبادئ التي استند إليها الوضع الدولي الجديد وهذا ما أكدته الأسرة الدولية وفي مناسبات دولية كما أكدته أيضا الأمم المتحدة في مؤتمراتها وقراراتها وعلى لسان أمينها العام إن الديمقراطية في هذا العصر هي احد الأهداف الرئيسة للهيئة وبدأت تدعو الدول إلى تبني النظم الديمقراطية. ولم يقتصر دورها على التأكيد والإشادة بالديمقراطية وإنما عملت على الإشراف ومراقبة الانتخابات التي جرت في الدول التي أخذت بالتعددية كما هو الحال في الجزائر ففي انتخابات ١٩٩٥ أوفدت الأمم المتحدة ممثلين عنها لمراقبة الانتخابات وان كانت مثل هذه المراقبة رمزية وشكلية[٢٥].

ثالثا: مظاهر التعددية وآلياتها

كانت أهم مظاهر التحول نحو التعددية في دول المغرب العربي هي إقرار التعددية في دساتيرها وأجازت تأسيس الأحزاب السياسية لمختلف القوى وإجراء الانتخابات العامة، يعد إقرار الدساتير لعملية التحول نحو التعددية أمرا ضروريا لعملية التغير لأنه يحدد المبادئ والأسس التي تقوم عليها هذه الديمقراطية أي انه يشكل الهيكل أو الإطار الخارجي لعملية التحول لكنه ليس كافيا بحد ذاته . ذلك إن إقرار الدساتير للتعددية لايعني بالضرورة إن هناك تعددية حقيقية في هذه الدولة أو تلك . فعلى الرغم من ان الدستور المغربي يعد الدستور الوحيد الذي حظر فيه نظام الحزب الواحد ونص على تشكيل الأحزاب وسمح بذلك عمليا منذ الاستقلال وهذا ما تضمنته المادة ٣ من مختلف الدساتير المغربية (٦٥-٧٠-٧٧-٩٢) التي عدت نظام الحزب الواحد نظاما غير مشروعاً[٢٦]. لكن نشاط هذه الأحزاب ظل خاضعا للقيود السلطوية المرتبطة بدور الملك في النظام السياسي وفقا للمادة ١٩ من الدستور التي تؤكد على ان الملك هو رمز وحدة الدولة ودوامها[٢٧].

لذلك ومن اجل إسباغ نوع من الشكل القانوني للتعددية سعت دول المغرب العربي إلى تضمين دساتيرها مواد خاصة تؤكد على التحول نحو التعددية . وإصدار دساتير جديدة وطرحها للاستفتاء الشعبي. كما حصل في المغرب حيث اجري الاستفتاء على مشروع جديد للدستور المغربي بعد إدخال العديد من الإصلاحات الدستورية عليه

---

[٢٤] د-رياض عزيز هادي ، العالم الثالث والنظام الدولي الجديد، في باسم البستاني واخرون ، النظام الدولي الجديد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٢ ، ص ٢١٢ .

[٢٥] أنيس رحمان ، زروال والاحزاب السياسية يبحثون الانتخابات التشريعية المقبلة ، مجلة قضايا دولية ، العدد ٣٧٢، فبراير ، ١٩٩٧ ، ص ٢٠.

[٢٦] د. هدى ميتيكس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢١ .

[٢٧] وحيد عبد المجيد ، الديمقراطية في الوطن العربي ، في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٦٥ .

ضمن فيه توسيع الحريات والحقوق الإنسانية[٢٨]. وفي موريتانيا وافق ٩٨% من السكان على الدستور الذي طرحه الرئيس الموريتاني ولد سيدي احمد الطابع في عام ١٩٩١[٢٩]. لكن الملاحظة العامة على هذه الدساتير إنها قيدت هذه التعددية ووضعت أسس وقواعد معينه في تأسيس الأحزاب منها:

١. عدم قيام الأحزاب على أسس دينية او لغوية او الجنس وهذا الشرط نجده في الفصل الثالث من القانون المغربي والقانون التونسي وفي المادة ٥ من قانون الأحزاب السياسية في الجزائر او المادة ٤٠ من دستورها.
٢. أن لا يكون الحزب فرعا لحزب آخر او تجمع سياسي أجنبي وهذا ما تضمنه الفصل ٢٥ والفصل ٦ من الدستور التونسي. وأضاف قانون الأحزاب في الجزائر عدم إقامة أية علاقة من طبيعتها أن تعطي شكل الفرع[٣٠].
٣. ضرورة تميز أي حزب جديد من الأحزاب القائمة من حيث البرنامج والأهداف كما هو الحال في تونس. أما في الجزائر فقد نصت المادة ٩ من الدستور لايمكن قيام حزب يحمل اسما أو رمزا أو علامة مميزة لحزب كان موقفه او عمله مخالفا لمصالح ثورة التحرير . أما الدستور المغربي فيحرم كل حزب يوجه انتقادات مباشرة لشخص الملك لذلك اكتفت الأحزاب بمعارضة سياسة الحكومة فقط[٣١].
٤. كما يتطلب تأسيس أي حزب موافقة السلطة السياسية ففي تونس يخضع تكوين الحزب لتصريح يتم إيداعه لدى الإدارة. وفي الجزائر يشترط لتكوين الحزب إيداع ملف لدى وزير الداخلية على أن لايقل عدد المؤسسين عن ١٥ عضوا . وفي كلا البلدين يجيز لوزير الداخلية أيضا منع أي حزب يخرق القانون او إنهم يشعرون أن وجوده يشكل خطراً يخل بالنظام العام[٣٢].
٥. أما فيما يخص الدستور الموريتاني فقد جاءت المادة ١١ من دستور ١٩٩١ لتقر حرية إنشاء الأحزاب السياسية ما دامت ان هذه الأحزاب تحترم المبادئ الديمقراطية ولا تمس من خلال غرضها ونشاطها بالسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية ووحدة الأمة والجمهورية[٣٣].

المظهر الآخر في تحقيق التعددية كان تكوين الأحزاب ذلك إن أهم شروط تحقيق التعددية هو وجود التنظيمات السياسية التي تقوم بطرح البدائل التي تختار الجماهير من بينها ما تراه انه الأصلح لها. يعرف الحزب بأنه "اتحاد او تجمع من الإفراد، ذو بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي، يعبر في جوهره عن مصالح قوى اجتماعية محددة، ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية او التأثير عليها بواسطة أنشطة متعددة،

---

[٢٨] سامح محمود ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩١ .
[٢٩] د.ثناء فؤاد عبد الله ، آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت، ص ١٤٧ .
[٣٠] د. شفيق عبد الرزاق السامرائي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧-٢٩ .
[٣١] د. هدى ميتيكس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢٢ .
[٣٢] وحيد عبد المجيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٨ .
[٣٣] بدر خان ابراهيم ، النظام القانوني للحقوق والحريات العامة في موريتانيا ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ، آذار ١٩٩٣ ، ص ٥٥ .

خصوصا من خلال تولي ممثليه المناصب العامة ، سواء عن طريق العملية الانتخابية او بدونها"[٣٤]. هذا يعني ان للأحزاب شروطاً وقواعد تجعلها تقوم بالدور السياسي المطلوب فهي لابد ان تنبع من قاعدة شعبية ، وان تعبر عن مصالح مجموعة كبيرة او غير محددة من الأفراد ، ثم عليها أن تتخذ من الديمقراطية والدستورية وسائل للعمل وسط الجماهير . وهي بذلك لابد أن تبدأ بدمقرطة تنظيمها قبل أن تدعي تحقيق ذلك في مجتمع أو في دولة ستقيمها ، وهذا يتطلب ان يتم انتخاب قادة الحزب من القاعدة الى القمة والدعوة إلى المؤتمرات المنتظمة وممارسة النقد الذاتي وقبول الرأي الآخر والعمل على تثقيف الجماهير وتزويدها بالوعي والثقافة السياسية[٣٥].

بناءا على ما سبق بدأت دول المغرب العربي تشهد بروز أحزاب سياسية عديدة. تميزت هذه الأحزاب بكثرة عددها وتداخلاتها وافتقار معظمها الى الخبرة السياسية وبرامج سياسية شاملة. فقد بلغ عددها في الجزائر لوحدها ما يقارب ٦٠ حزبا اغلبها أحزاب مجهرية بعدد لايتجاوز عدد أعضاء قيادة الحزب[٣٦]. إن وجود هذه الأحزاب الكثيرة والصغيرة وافتقارها إلى قاعدة شعبية عريضة دفعها من أجل الفوز بالانتخابات إلى تكوين تكتلات حزبية من خلال تحالف بعض الأحزاب ودخولها المعركة الانتخابية بمرشح واحد كما حدث في المغرب حيث تشكلت الكتلة الديمقراطية والتي مثلت المعارضة. هذا فضلا عن إن أهم ما يميز أحزاب المغرب بالذات إنها أحزاب موالية للقصر تفتقر إلى برنامج سياسي واضح المعالم وتعدد الانشقاقات والانقسامات داخلها بتأثير من القصر لإثارة الفرقة فيما بينها في سبيل تحقيق نوع من التوازن مما جعلها ضعيفة في مواجهة المؤسسة الملكية القوية.

الملاحظة الأخرى التي ترد على تكوين الأحزاب السياسية هو انه على الرغم من إن الدساتير قد منعت صراحة قيام الأحزاب على أساس ديني إلا أن دول المغرب العربي كانت قد شهدت بروز مثل هذه الأحزاب . ففي الجزائر وافقت الحكومة على قبول الطلبات التي تقدم بها ١٢ حزبا تقوم كلها على أساس ديني وسمح لها بمزاولة العمل السياسي[٣٧]. وهذا يفسر لنا مدى التساهل في عملية الترخيص التي منحت لتشكيل الأحزاب.

إن إجراء الانتخابات العامة والتشريعية في دول المغرب العربي مثلت مظهراً آخر من المظاهر التي جسدت عملية الانتقال إلى النظام التعددي. إلا أن الملاحظ على هذه الانتخابات أنها انتخابات شكلية او شبيهه بالاستفتاءات . فقد عملت السلطات الحاكمة على التلاعب بنتائجها بما يضمن بقاءها في الحكم كما هو الحال في أول انتخابات تشريعية جرت في تونس في عهد الرئيس زين العابدين بن علي عام ١٩٨٩ التي شارك فيها ستة أحزاب قانونية غير الحزب الحاكم. حيث تدخلت الدولة فعلا في هذه الانتخابات لتحافظ على طبيعتها السابقة فقامت بعملية تزوير أعلنت على أثرها عن فوز الحزب الحاكم بـ٨٠% من الأصوات ووهب القوائم المستقلة ١٨%، في حين قسمت ٢% الأخرى على ٦

[٣٤] اسامة الغزالي حرب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١ .
[٣٥] د. ثناء فؤاد عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٣ .
[٣٦] أنيس رحماني ، قانون الاحزاب والانتخابات في الجزائر ، مجلة قضايا دولية ، العدد ٣٧٤ ، ١٠ مارس ١٩٩٧ ، ص ١٧ .
[٣٧] د. جابر حبيب جابر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٨ .

أحزاب. وأكثر من ذلك فقد منعت خمس الناخبين من أي تمثيل في البرلمان فأفرزت بذلك برلمانا بلون واحد[٣٨]. أو إن هذه السلطات عملت على إلغاء نتائج الانتخابات عندما وجدت إنها في غير صالحها كما هو الحال في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩١ في الجزائر والتي أسفرت عن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ والتي حصلت على ما يقرب من ٨٠% من مقاعد الهيئة التشريعية فما كان من الرئيس الشاذلي بن جديد إلا الإعلان عن إلغاء الانتخابات وتقديم استقالته بضغط من قوى الجيش الجزائري التي تتمتع بسلطة كبيرة فيها. أما في المغرب فأن نتائج الانتخابات مهما كانت، لاتؤثر على مركز الملك ذلك ان جميع الأحزاب لاتعدو أن تكون مجرد قنوات لتمرير الإرادة الحاكمة-كما ذكرنا-.

والملاحظة على هذه الانتخابات أيضا بروز ما يسمى بالترشيحات المستقلة كما حدث في تونس والمغرب ففي تونس سمحت مثل هذه الترشيحات بترشيح الإسلاميين على الرغم من ان الحكومة لم تسمح بتشكيل أحزاب إسلامية. أما المغرب فقد شجع دخول المرشحين المستقلين للمشاركة في الانتخابات على الرغم من الشكوى المقدمة من المعارضة حول هؤلاء المرشحين إلا إن السلطة غالبا ما تتجاهل مثل هذه الشكوى. وعلى الرغم من ان استبعاد ترشيح المستقلين أمرٌ يحظى بالقبول من أعلى المستويات في الدولة أي الملك إلا إن الملاحظة ان انتخابات ١٩٩٣ مثلا أسفرت عن فوز اثنين من المستقلين مما يدل على التجاهل المتعمد من السلطة[٣٩]. كما ان الحكومات غالبا ما تعمد إلى شراء الأصوات لاسيما أصوات الفقراء والعاطلين من الناخبين من اجل ضمان فوز المرشح الحكومي في الانتخابات. كل ذلك إنما يدل على ان هذه الانتخابات لم ترق إلى مستوى الطموحات والآمال التي تعلق عليها الجماهير.

رابعا: معوقات التعددية ومشكلاتها

يرجع تعثر التحولات السياسية المعاصرة نحو التعددية في دول المغرب العربي إلى مجموعة من المعوقات التي قد ترتبط بطبيعة النظم السياسية القائمة أو بطبيعة التحولات نفسها، او بالنتائج التي تمخضت عنها، ويمكن إيراد بعض هذه المعوقات:

١. تأتي في مقدمة هذه المعوقات عدم جدية الحكام في تطبيق التعددية بشكلها الحقيقي خوفا على مراكزهم وسلطاتهم. فهم وان عملوا على إجراء بعض التعديلات الدستورية واتخاذ بعض الخطوات العملية في طريق تحقيق التعددية إلا إنهم حاولوا استخدام هذه التعددية لصالحهم بهدف إعادة تأسيس شرعية جديدة للنظام الذي تهاوت أسس شرعيته تحت ضغوط الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخانقة. ولا تعدو مظاهر التغيير تلك ان تكون مجرد سياسات ترضية لإسكات المطالب الديمقراطية او بمعنى اصح إخمادها، لان المشكلة الأساسية تظل محافظة على جوهرها وأصولها، وذلك في احتكار النخبة الحاكمة للسلطة والقوة والنفوذ والثروة[٤٠]. كما إن هذه النخب عملت على إيجاد ما يسمى (بتعددية الديكور

---

[٣٨] **التجربة التونسية من حوار المماطلة الى القمع والملاحقة ، مجلة قضايا دولية ، العدد ٢١٨، ٧مارس ١٩٩٤ ، ص ٣٧.**

[٣٩] **احمد مهابة ، الانتخابات المغربية رهان سياسي ودستوري ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٤ ، ١٩٩٣ ، ص ١٩٣ .**

[٤٠] **د. ثناء فؤاد عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٠ .**

الديمقراطية) التي لم تكن سوى منحة من الحاكم يعطيها من يشاء مع احتفاظه بمكان الصدارة وإيجاد أحزاب مرتبطة بالنظام وقتل جوهر التعددية ومنع أي قوة لا تخضع مباشرة للسلطة.

٢. فجائية التحول وعدم تهيئة المجتمع له بشكل كاف وعدم إعداد مؤسسات دستورية وسياسية تستقبل هذا التحول وتقوم بدور الممهد والمكرس له في البنية الاجتماعية. فهذه التعددية "لم تأت نتيجة تطور طبيعي داخلي في بناء المجتمع أو تعبيرا عن نضج مجتمعي سمح بقبول الإفراد لمجموعة من القواعد والمبادئ الحاكمة بناءا على مقولات فكرية متماسكة تؤدي إلى قبول حقيقي لمبدأ التداول السلمي للسلطة"[٤١]. وإنما عملت الأنظمة الحاكمة على استنساخ أنموذج جاهز دون اخذ خصوصية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في كل دولة بعين الاعتبار. ان تطبيق مثل هذا الأنموذج سينتهي حتما بالفشل وستتحول نتائجه الى معوق آخر أمام هذه التعددية.

٣. عدم وجود أحزاب سياسية بالمعنى الحقيقي للكلمة فالأحزاب الموجودة لاتعدو ان تكون جمعيات سياسية او تكتلات انتخابيه. فهذه الأحزاب هي مجرد غطاء لنزعات قبلية او تطلعات جهوية او لزعامات شخصيه فلا عجب ان يكون الحزب ديمقراطيا ثوريا بالاسم ، قبليا او جهويا في الجوهر. كما ان هذه الأحزاب لاتملك قاعدة شعبية عريضة ولا تؤتي تأثيرا فاعلا في الساحة السياسية. فضلاً عن عدم وجود معارضة منظمة وقوية تستطيع ان تقدم البدائل والبرامج البناءة والايجابية للتغيير الهادف والسليم للواقع الحالي وحل مشكلاته. وحتى في المغرب التي استطاعت فيه المعارضة الفوز بالانتخابات إلا أن جهاز الدولة بقي له اليد الطولى للسيطرة والضبط والتوجيه لمختلف العمليات السياسية فيها[٤٢].

٤. تدخل وسيطرة القوة العسكرية في الحياة السياسية خاصة في الجزائر. فقد عد الجيش الوطني الجزائري سليل جيش التحرير الذي قاد النضال ضد الاستعمار وكان له دور في البناء والتنمية، وهذا ما أكده عبد العزيز بوتفليقه مرشح العسكريين خلال التصريحات التي أدلى بها أثناء حملته الانتخابية. ومضيفا ان المؤسسة العسكرية تمتاز بانضباطها واحترامها للدستور وهي حريصة أكثر من غيرها على تكريس المؤسسة العسكرية في السنوات المقبلة على الحياة السياسية في الجزائر[٤٣].

٥. لقد أدى الإعلان عن التعددية إلى بروز التيارات الإسلامية المتطرفة التي لم تتورع في استخدام القوة لتحقيق أهدافها وهذا مما أدى إلى إثارة العنف ومن ثم إلى عدم الاستقرار السياسي. ان السبب وراء ذلك التطرف لم يولد من العقيدة الإسلامية نفسها ولكنه ولد من الممارسة السياسية التي تبنتها بعض الأنظمة تجاه معارضاتها السياسية والسلمية وكنتيجة لسد الطريق أمام هذه المعارضة كما أشرنا

[٤١] عمرو عبد الكريم سعداوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧١.
[٤٢] د. ثناء فؤاد عبدالله ، مصدر سبق ذكره ،ص١٦٩ .
[٤٣] احمد مهابه، عبد العزيز بوتفليقه والمهمة الصعبة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٧، يوليو ١٩٩٩، ص٢٠٣.

إلى إحداث عام ١٩٩١ في الجزائر كمثال لذلك[٤٤]. فكان هذا التصميم لإبعاد الإسلاميين عن نطاق المشاركة السياسية وما صحبه من استخدام الدولة لقدراتها القمعية من اجل استئصال الإسلاميين المتطرفين. وهذا مادفع هذه الجماعات التي وجدت إن الإطاحة بالحكومات الفاسدة وغير الشرعية يعد واجبا دينيا وعد العنف أداة مشروعة من وجهة نظر الضعيف المضطهد . فمعظم هذه الجماعات اتجهت نحو العنف وكما ذكرنا نتيجة للقمع الشديد الذي تعرضت له من جانب النظم الحاكمة. كما ان هذه الجماعات الإسلامية كان لها مواقف مختلفة إزاء الديمقراطية فهناك قلة منها ترفض الديمقراطية بوصفها مستوردة وهي تمثل نظرية غير إسلاميه للحكم بينما أظهر العديد من هذه الجماعات ميلا إلى المشاركة في العملية الديمقراطية[٤٥].

٦. تبقى المشكلات الاقتصادية المتراكمة من أهم المعوقات التي تحول دون استمرار الممارسات الديمقراطية والتعددية. فإزاء تراكم الديون والتضخم وحجم البطالة الهائلة وخزينة نقد خاوية ، وتردي القطاع الصناعي، والديون الخارجية الرهيبة وعدم القدرة على الإيفاء بها لايمكن أن نتوقع نجاحاً لمثل هذه التحولات نحو التعددية. ذلك لان المشكلات الاقتصادية تظل ذات تأثير ومساس يومي على حياة المواطن العادي. وهل يمكن ان نتوقع من شخص عاطل عن العمل ان يبدي اهتماما بالسياسة، فإذا كان الجواب كلا فكيف ونحن في مواجهة مجتمعات تكتظ بالعاطلين عن العمل. فأغلب الدراسات تشير إلى إن الديمقراطية والتعددية كأحد شروطها مرتبطة بالتنمية الاقتصادية وان المجتمع الذ ي ينجح بالوصول إلى مستوى عال من المعيشة هو المجتمع الذي يهيئ أفضل الظروف للمشاركة الفعالة في العملية الديمقراطية، على عكس المجتمعات التي تعاني من المشكلات الاقتصادية. فيقول الباحث الجزائري عبد القادر جغلول "إن البنية السياسية للجزائر قامت على عقد ضمني تم بمقتضاه التضحية بالحرية السياسية كثمن للرفاه . ولما لم تستطيع الدولة القيام بدورها، كانت أحداث ١٩٨٨"[٤٦].

خامسا: نظرة في مستقبل التعددية

لا يمكن تحديد مستقبل التعددية في دول المغرب العربي في الوقت الحاضر. ذلك ان هذه التعددية لازالت في بداياتها، أي انه لم تترسخ وتتوضح معالمها لحد الان . فبالرغم من مرور أكثر من ١٥ عاما على هذا التحول نحو التعددية إلا أنها ما زالت تتعرض للصعوبات والعقبات ولم تثبت أسسها لحد الآن. فهي بحاجة إلى وقت طويل لكي يتم تأصيلها وتعميقها ومن ثم الحكم عليها. ذلك إن "الديمقراطية هي وليدة ظروف موضوعيه ومحصلة ممارسات سياسية طويلة لابد ان تتأكد عبر مدة ممتدة من الزمن"[٤٧].

---

[٤٤] برهان غليون ، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٧ .

[٤٥] د. نهى المكاوي ، التحول الديمقراطي والتحدي الاسلامي في العالم العربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٢، ابريل ١٩٩٨ ، ص ٣١٥ .

[٤٦] عمرو عبد الكريم سعداوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٢ .

[٤٧] د. رياض عزيز هادي ، العالم الثالث من الحزب الواحد الى التعددية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٧ .

وفي ظل الظروف الراهنة يمكن القول ان الدولة ستحتفظ بشكلها التسلطي من حيث الجوهر وستظل تؤدي الدور الرئيس في الحياة السياسية والاقتصادية ولمدة غير قصيرة. وهذا الافتراض يستند إلى توقع مبدئي مؤداه استمرار النخب الحاكمة الحالية وبتكوينها الراهن سواء منها ذات الأصول الملكية الوراثية او النخب العسكرية. وبناءا على هذه الرؤية فأنه ليس من المنتظر ان يحدث تحول ديمقراطي جذري خلال المدة القريبة القادمة وذلك وفقا لهذا الافتراض أيضا لان مجتمعات المغرب العربي لم تتوفر فيها بعد القوى والحركات الاجتماعية والسياسية التي تناضل لانجاز هذا التحول . حتى وان شهدت بعض التغيرات في بعض الصيغ السياسية المطبقة في جانب او أكثر من جوانب هياكلها وأجهزتها إلا ان ذلك لايعني حدوث تغيير جذري نحو التحول الديمقراطي[٤٨].

أما إذا أمكن إحداث التغيير . فأن مثل هذا التغيير سيكون أما لصالح الحل الديمقراطي وهو الأفضل والأمثل لكنه الأصعب على المدى القريب حيث يتطلب توفر الشروط والمستلزمات السياسية والدستورية لمثل هذا التغيير. كما انه يتطلب الاتفاق بين جميع الأحزاب والقوى الفاعلة في السياسة والذي يجب ان يسبقه إصلاح دستوري واقتصادي واجتماعي. كما يتطلب إجراء الانتخابات الرئاسية وبالاتجاه الصحيح أي ان تبتعد هذه الدول عن صيغة الاستفتاء حول مرشح واحد وأن يجري التفاضل بين مرشحين مختلفين ويختار الشعب من يجده الأنسب والأصلح. كما يتطلب تحقيق نوع من الحوار المبني على درجة من التفاهم وتقسيم المسؤوليات. إلا ان فرص نجاح خيار كهذا بدت قليله لا بل معدومة بسبب عدم توفر الظروف والبيئة الملائمة لتحقيق مثل هذا الطموح . او ان تحتل نخب بديلة من صفوف الحركات الإسلامية الأصولية محل النخب الحاكمة وهذا الحل لايمكن توقعه لعوامل او أسباب مختلفة أهمها تأثير العامل الخارجي . حيث تشكل الحركة الإسلامية تهديدا لأقطاب النظام الدولي الجديد خاصة الولايات المتحدة وفرنسا الدول ذات التأثير الأكبر في المنطقة والتي تتفق مصالحها على عدم وصول الإسلاميين إلى السلطة وان كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد قبلت ان تكون للإسلاميين نسبة في المشاركة لكن بشكل لايؤثر على مصالحها او مصالح حلفائها[٤٩].

لكن التحول نحو الديمقراطية ورغم كل المصاعب والمعوقات والتقدم والتراجع سيبقى لسنوات طويلة قادمة ، محور النشاط الجماعي والقومي ومفتاح العمل من أجل تحقيق الأهداف الأخرى التي لاتقل أهمية وشأنا في إنهاض المجتمع.

الخاتمة

مهما يكن فأن التعددية بامتداداتها الديمقراطية تبقى هي الخيار الأفضل والأمثل لمواجهة مشكلات المجتمع لأنها تؤدي أولا إلى وضع نهاية للصراعات والتطاحنات كما إنها تسمح بتعدد الآراء مما يتيح إمكانية اختيار أفضلها. وذلك لان أمور المجتمع المعاصر أيا كان تركيبه الاجتماعي بلغت حدا من التعقيد يصعب معه أن يملك حزب واحد او جهة واحدة الصواب المطلق في تحليلها وفهمها. ذلك ان سيطرة الرأي الواحد تحتمل في طياتها احتمالات الجمود وافتقار القدرة على الإبداع، ولا تكفي أن تكون نيات الحزب وزعامته

[٤٨] د. ثناء فؤاد عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٨ .
[٤٩] عمرو عبد الكريم سعداوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٢

طيبة، فاحتمالات الخطأ تكون اكبر مع استمرار حالات الفساد في استعمال السلطة. ومن ثم يكون تعدد الاتجاهات السياسية وصراعها السلمي حول قضايا العمل الوطني هما الضمان لدفع مسيرة الديمقراطية وتحقيق التجدد والاقتراب من الصواب. وبما أن الظروف الموضوعية والذاتية داخل مجتمعات دول المغرب العربي ما تزال غير ملائمة لتحقيق مثل هذا التحول السريع نحو الديمقراطية والتعددية ذلك ان مثل هذه التحولات تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين حتى تبلور طريقها وتثبت جدارتها ، وهذا محكوم عوامل أساسية عدة:

١. تحقيق وتنمية الوعي الثقافي والسياسي لدى الجماهير عن طريق تكوين الأحزاب والنقابات المهنية والتنظيمات السياسية والجمعيات واتحادات الطلبة والنساء وغير ذلك من التنظيمات غير الحكومية والمستقلة عن الدولة والتي يطلق عليها بتنظيمات المجتمع المدني بما تساهم به هذه التنظيمات من دور فعال في عملية التحول الديمقراطي عن طريق المهارات السياسية التي يكتسبها الأعضاء وتلقي ثقافة سياسية مناسبة وممارسة أساليب العمل الاجتماعي والسياسي كالترشيح في الانتخابات والمشاركة في الحملات الانتخابية والتصويت ومراقبة القيادات ومحاسبتها.
٢. العمل على إيجاد أحزاب تتميز بتنظيم قوي ومتماسك ذي قاعدة شعبية عريضة تعمل على تغيير الأوضاع القائمة وان يكون لهذه الأحزاب نظام داخلي يبين حقوق الأعضاء وواجباتهم ومسؤوليات قيادته.
٣. إجراء الانتخابات الحرة والعامة والنزيهة بما يمكن من تسليم السلطة الفعلية للممثلين الحقيقيين للشعب مهما كانت اتجاهاتهم السياسية فليس هناك من يملك شرعية ان يقول للشعب أو أن يحدد له من هم ممثلوه الحقيقيون غير الاقتراع العام وبالطريقة الصحيحة. كما ان الذي يحدد مدى صلاحية هذا الاتجاه أو غيره هو مدى النجاح الذي تحرزه هذه الاتجاهات في تحقيق التنمية وتجاوز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في حالة وصولها إلى السلطة. فلهذا يمكن إعطاء الفرصة للكل لتحديد من هو الأصلح.
٤. معالجة المشاكل الاقتصادية عن طريق تحقيق التنمية المخططة والسريعة والتي تعد الأهم من بين الإصلاحات الأساسية التي لابد من تحقيقها او البدء بها حتى يمكن تمهيد الطريق أمام التحولات السياسية وجعل الاختيار الديمقراطي هدفا ممكنا ورهانا حقيقيا أي ينطوي على مصالح ومنافع بالنسبة إلى جميع الطبقات والفئات الاجتماعية ذلك ان الإنسان لايستطيع ممارسة حريته وحقوقه الديمقراطية وتكوين الأحزاب او الانضمام اليها وهو فقير عاطل يسعى وراء توفير قوته اليومي والا ستتحول ممارسة الديمقراطية محصورة بيد فئة معينة.
٥. العمل على تحقيق وإنجاح الحوار الوطني بين مختلف القوى الفاعلة على الساحة السياسية وبما يضمن سلامة البلاد واستقرارها وتوطيد هيبتها وإقرار تعددية موجهة نحو التقدم والحداثة. بما في ذلك من إشراك الإسلاميين في العملية السياسية.
٦. إبعاد الجيش عن التدخل في الحياة السياسية وجعله يتفرغ لمهامه الرئيسة

والأساسية المتمثلة بالمحافظة على أمن الدولة وحدودها ضد أعدائها.

٧. وأخيرا يبقى مستقبل الديمقراطية وتحقيق كل الشروط السابقة مرتبطاً بقدرة المسئولين على التغير وإظهار حقيقة هذه النيات وعدم الخوف من المجتمع والمراهنة على الحس الوطني والقيم الايجابية والخيرة لديه ويكون ذلك عن طريق تنفيذ الوعود التي قطعوها للشعب في تحقيق التعددية وحرية تكوين الأحزاب والتداول السلمي والطبيعي للسلطة عن طريق الانتخابات. والقضاء على الشعور المثبط والقاتل بأن الدولة والوطن والحكومة ارث شخصي ثابت ودائم لفئة او مجموعة من الشعب. وان تعترف الدولة بأن القوى العاملة في المجتمع سواء أكانت متطرفة او محافظة إسلامية او علمانية هي قوى وطنية طالما بقيت تعمل ضمن القانون، ولها الحقوق والواجبات نفسها رغم الاختلاف في وجهات نظرها.